

قيس السعيد يعتقل منافسه في الانتخابات الرئاسية خشية فوزه وإزاحته من منصبه



الجمعة 5 يوليو 2024 08:45 م

أوقف الأمن التونسي الأمين العام لحزب الاتحاد الجمهوري الشعبي المعارض لطفي المرايحي، الذي أعلن اعتزامه الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في أكتوبر المقبل، بزعم "غسل أموال".

ووفق راديو موزاييك المحلي، فقد أوقف عناصر الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بالقرجاني (فرقة أمنية بالعاصمة) مساء الأربعاء 4 يوليو 2024.

وأضاف الراديو: "تم إيقاف المرايحي استنادًا إلى صدور منشور تفتيش في حقه على ذمة أبحاث تتعلق بشبهات تبييض الأموال وتهريب مكاسب (ممتلكات) للخارج وفتح حسابات بنكية بالخارج دون ترخيص من البنك المركزي وفق ما كان صرح به محمد زيتونة الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بتونس سابقًا".

وتتمت عملية توقيف المرايحي بمحافظة نابل شمال شرق البلاد، واقتياده إلى مقر إدارة الشرطة العدلية بالقرجاني في انتظار قرار النيابة العمومية في شأنه.

وفي أبريل الماضي أعلن المرايحي في فيديو نشره على صفحته الرسمية على شبكة فيسبوك، عزمه الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة.

والثلاثاء، دعا الرئيس التونسي قيس سعيد الذي ينفرد بحكم البلاد منذ عام 2021، الناخبين إلى انتخابات رئاسية في 6 أكتوبر المقبل.

ومن المتوقع على نطاق واسع، أن يخوض سعيد هذه الانتخابات بحثًا عن ولاية ثانية من 5 سنوات، بعد أن فاز في انتخابات 2019.

يأتي ذلك، بينما يواجه سياسيون ومعارضون، بعضهم مرشحون، ملاحقات قضائية، وبعضهم يقبع حتى في السجن، من بينهم رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، وعبير موسى، والصافي سعيد، ولطفي المرايحي، ونزار الشعري، وعبد اللطيف المكّي.

بدورها، تطالب المعارضة بتنقية المناخ السياسي وإطلاق سراح السياسيين المسجونين، ووقف الضغوط على وسائل الإعلام لإجراء "انتخابات نزيهة وذات مصداقية".

وتتحدث أحزاب المعارضة الرئيسية، بما في ذلك حزب النهضة والحزب الدستوري الحر، عن "محاولة لإقصاء المنافسين البارزين المحتملين للرئيس".

وقاطعت المعارضة كل الاستحقاقات التي تضمنتها إجراءات استثنائية بدأها سعيد في 25 يوليو 2021، وأوجدت أزمة واستقطابًا سياسيًا حادًا.

وشملت هذه الإجراءات حل مجلسي القضاء والنواب، وإصدار تشريعات بأوامر رئاسية، وإقرار دستور جديد عبر استفتاء شعبي، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة.